الميراث في القانون القطري

- ماهو تكييف الميراث في القانون القطري ؟ وكيف يقسم؟

- من الأسئلة التي يكثر طرحها من قِبل بعض الورثة الراغبين في تأخير قسمة التركة، هو التعرف على وضعهم القانوني في حال عدم المبادرة إلى التقسيم. في هذا المقال سنتناول موضوع تقسيم الميراث، ونوضح أبرز ملامح قانون الميراث في دولة قطر، إضافة إلى استعراض دعاوى المواريث والإجراءات المتبعة أمام المحاكم القطرية.

1. هل يجوز تأخير تقسيم الميراث وفق القانون القطري ؟
2. طريقة تقسيم الورث عن طريق المحكمة
3. كم من الوقت تأخذ قضايا الميراث ؟
4. قانون الميراث في قطر

- هل يجوز تأخير تقسيم الميراث وفق القانون القطري ؟

- يتساءل البعض "هل يجوز تأخير تقسيم الميراث، وفق القانون القطري ؟"، ونجيب على ذلك بأنه لا يجوز تأخير القسمة، إلا في حالات محددة. فعلى سبيل المثال، في حال وجود خلافات بين الورثة، فقد يتم تأجيل القسمة، حتى يتم الفصل في النزاع القائم، ومن ثم البدء في التقسيم.
- وفي حال وجود وريث قاصر، ضمن الورثة المستحقين، ودون ذلك، فمن الأفضل المبادرة بتقسيم التركة، وإعطاء كل ذي حق حقه. فهناك العديد من النتائج السلبية وراء تأخير تقسيم التركة، ومنها نشوء نزاعات بين الورثة حول حق التقسيم، وتحديد حصص الورثة.
- وقد تتعرض حقوق بعض الورثة إلى الضياع؛ نتيجة مرور مدة زمنية عليها، دون تحصيلها، وقد يتم تجميد بعض أصول المتوفي.

- أما فيما يتعلق بالمدة الزمنية لقضايا الميراث، فهي تختلف بحسب طبيعة النزاع ومدى تعقيد عناصر التركة وعدد الورثة. ونظرًا لأهمية هذا النوع من القضايا وارتباطه بالحقوق المالية والعلاقات الأسرية، تحرص الجهات القضائية في دولة قطر على تسريع إجراءات الفصل فيها، من خلال التنسيق بين محكمة الأسرة والهيئة العامة لشؤون القاصرين والجهات المعنية. ومع ذلك، قد تستغرق بعض القضايا عدة أشهر، وقد تمتد لفترة أطول في حال وجود منازعات جوهرية أو إجراءات خبرة وتقييم، بالإضافة إلى تقديم برنامج متكامل لتنفيذ أحكام المواريث؛ كل ذلك من أجل تيسير، وتسريع إجراءات الميراث.

▪ قانون الميراث قطر؟

- يستند قانون الميراث في قطر بشكل كبير على أحكام الشريعة الإسلامية في تحديد من هم الورثة المستحقين، وحجم حصصهم في التركة.
- ولقد جاء قانون الميراث القطري بمجموعة من المواد القانونية، التي تنظم التعامل مع التركات للقطريين داخل البلاد وخارجها.
- حيث تلزم الجهات المعنية داخل قطر، وخارجها بتقديم بيانات عن حصر تركة المتوفي خلال مهلة 7 أيام من تاريخ إخطارها بذلك.
- كما تتولى الجهات الرسمية اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ من أجل حصر أموال المتوفي وجلبها إلى وعاء التركة، دون تأخيرات طويلة.
- وتتمثل طرق تقسيم الميراث، وفق القانون القطري، في طريقة القسمة الرضائية، أو القضائية، ولكل منهما شروط، وتتم تحت إشراف القاضي المختص.

للمزيد حول تقسيم الميراث، وآلية تقسيم الميراث في قطر، تواصل الآن مع مكتب حمد بن غانم الكبيسي للمحاماة والاستشارات القانونية .